منذ انفجار الوضع في فلسطين · في العام المذكور وحده ، اضطر المجلس الى اصدار ١٦ قرارا لمعالجة الحالة المتردية هناك · وبعد هذا العام اصبحت القضية الفلسطينية ، وما تفرع عنها من مشكلات ومنازعات واعتداءات وتجاوزات ، الشغل الشاغل للمجلس ·

ومعظم قراراته الخاصة بهذه القضية تتناول اعمال العنف والانتقام التي تقوم بها سلطات العدو ضد الدول العربية ، بحجة الدفاع المشروع عن النفس وحماية أمن المواطنين ·

وحتى صدور القرار الاخير ، الرقم ٤٢٥ ، ولا سيما في السنوات الاخيرة ، فان موقف مجلس الامن من الاعمال الانتقامية التي دأبت اسرائيل على اقترافها قد تميز بالوضوح · ولو ألقينا نظرة خاطفة على القرارات التي صدرت عنه ، في السنوات العشر الاخيرة ، لوجدنا ان غالبيتها تدين اسرائيل بالذات ، وتندد بحملاتها وهجماتها العسكرية ، وتعتبرها اعمالا مخالفة للقانون الدولي العام ومنافية لمقاصد الامم المتحدة ومبادئها ·

وعندما اقدمت اسرائيل على عملية الغزو لجنوب لبنان ، ودعي مجلس الامن الى الاجتماع العاجل لاتخاذ موقف من هذا الخرق الفاضح لكل القوانين والمبادىء والقرارات الدولية ، اعتقد الجميع ان المجلس سيلتزم بالاجتهاد الذي سار عليه فيصدر قرارا شديد اللهجة يدين به اسرائيل ، او يشجب به ، على الاقل ، غزوها او اعمالها الوحشية · الا ان المجلس قد خيب الآمال عندما أصدر ، في ١٩ آذار (مارس) ، قرارا ضعيفا يعرب عن « قلقه البالغ لتدهور الوضع في الشرق الاوسط » ، ويتضمن البنود الاربعة التالية :

١ ـ الدعوة الى احترام سلامة اراضي لبنان وسيادته واستقلاله ·

٢ ـ دعوة اسرائيل الى ان توقف فورا عمليتها العسكرية ضد سلامة الاراضي اللبنانية ، وان تسحب دون ابطاء قواتها من كل الاراضي اللبنانية ·

٣ ـ انشاء قوة مؤقتة تابعة للامم المتحدة لجنوب لبنان ، تعمل تحت سلطة المجلس ، وتكون مهمتها : تأكيد انسحاب القوات الاسرائيلية ، واقرار السلام والامن الدوليين ، ومساعدة الحكومة اللبنانية على تأمين اعادة سلطتها الفعلية الى جنوب لبنان ·

٤ ـ الطلب الى الامين العام تقديم تقرير الى المجلس ، خلال ٢٤ ساعة ،حول تنفيذ هذا القرار ·

والقراءة المتأنية لهذا القرار ، مع محاولة التعرف الى الخلفيات والاغراض الكامنة وراء تعابيره وفقراته ، تثير عدة تساؤلات يمكننا استعراض اهمها :